سوسيولوجيا الفقر والهشاشة

منية خالي عيسى

طالبة باحثة في سلك دكتوراه،

المشرف على تكوين الدكتوراه: الدكتور إبراهيم حمداوي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن طفيل القنيطرة

المغرب

ظاهرة الفقر هي واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها جل البلدان باختلاف الأوجه، وذلك من خلال الاختلافات الاقتصادية والجغرافية والتاريخية، خاصة البلدان النامية بشكل أعمق.

الفقر موجود منذ وجود المجتمعات، إلا أن الحديث عن هذه الظاهرة بدأ في السبعينات وفي الثمانينات من القرن الماضي. حيث اتخذت قضية الفقر وتوزيع الدخل منعطفا جديدا خاصة مع بداية التفكير في صنع برامج من خلال ما يسمى بالتقويم الهيكلي.

كما سنعاين تحولا كبيرا في الأدبيات التي تروج للتنمية خاصة المهتمة بالتنمية الاقتصادية. ثم سيتحول ذلك إلى ما أصبح يعرف بالتنمية البشرية، من حيث كونها صيرورة تدمج ما هو ثقافي وخصوصيات المجتمعات في سوسيولوجيا الاقتصاد، وبالمقابل سنجد باحثين كثر بدؤوا ينظرون لظاهرة الفقر كظاهرة اجتماعية لها جوانب متعددة متداخلة ومركبة (حرمان ثقافي واقتصادي وسياسي). وكثيرا ما نجد الفقر في هذه الأدبيات مقترنا بحالة إحباط لأجيال بأكملها وبالتالي إعادة إنتاج الفقر.

الانتروبولوجيا كامن من الحقول المعرفية التي سلطت الضوء وشخصت الواقع الفعلي للفئات الفقيرة. ومع تزايد أوجه الحرمان والفقر في المدن، وعجز سياسة التخطيط أمام تنامي أزمة النزوح، بدأت مؤشرات الفقر تظهر بقوة، وبمقدار ذلك تنتج ظواهر أشد تعقيدا.

المتفحص لتراث المعاصر في أدبيات العلوم الاجتماعية سيجد نفسه أمام ظاهرة فرضت نفسها وتزداد في الكثير من الدول والتي ستنتج سياسة تؤثر سلبا على القدرة الشرائية.

تحدثت تقارير المؤسسات الدولية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها المجتمعات، وبالتالي أصبح من اللازم البحث عن سبل لمحاربة هذه الظاهرة من خلال مؤسسات مانحة والتي سرعان ما ستتحول من مؤسسات مانحة إلى مؤسسات تملي قراراتها وخططها على الدول المانحة. هذه الحيثيات ستؤجج النقاش السياسي حول هذه الظاهرة.

كان علماء الاجتماع من السباقين للاهتمام بظاهرة الفقر خاصة المرتبط بالطبقة العمالية. ويعد جورج زيمل أول من وضع دراسة تعد إنجازا امبريقيا، حيث قدمت إسهاما كبيرا في مجال السوسيولوجيا، وعلى الرغم من ذلك فˈن النقاش حول الظاهرة ظل هامشيا. ستشكل الفترة الممتدة من 1980 و1990 فترة لإعادة إحياء النقاش حول هذا الموضوع، وسيصبح ظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة، ثم سيتضاعف الاهتمام بها في الألفية الثالثة حيث سيظهر الفقر كخطاب إعلامي نتيجة تعمقه وتطور وخطورة ظهور ظواهر جديدة يتمظهر من خلالها الفقر، سيصاحب هذا الاهتمام اتساع فقر العمال.

كان النقاش في موضوع الفقر في العلوم الاجتماعية يتسم بالضبابية، ولم يكن خطابا مقنعا وبالتالي سيبرز مجددا اهتماما خاصا بهذا الموضوع حيث ستبرز دراسات ومقاربات عميقة وجادة لعل أبرزها مؤلف " الأشكال الأولية للفقر" لسيرج بوغام.

تحديد المفاهيم:

الفقر:

مشتقة من اللفظ اللاتيني التي تدل على مفهوم الاحتياج، ونقصان في الموارد والحرمان منها.

ويحيل أيضا على الضعف والعوز والبؤس والحاجة والحرمان والخصاص. أما كلمة فقير فيقارب معناها العائل- المترك – الساعي، الضنك، المعدم المحتاج.

إن هذا التعدد في المفاهيم وهذا التجاور يحيل على تعقد مفهوم الفقر، تحدث ابن خلدون عن الظاهرة، فبين أن الفقر هو نتيجة قلة الأعمال وقلة العمران.

أما الخبراء الاقتصاديون يحددون الفقر بالحد الأدنى لمستوى العيش في مجتمع معين من خلال الأغذية والخدمات والاستهلاك. وهذا الحد الأدنى يتخذ كمؤشر لقياس الفقر.

الفقر هو أيضا غياب السلطة أو التملك أو القدرة أو المعرفة.هو تعبير عن حرمان حاد في شروط العيش الكريم، ويفسر كذلك بأنه وضعيات غير مقبولة أو غير عادية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. من هنا نلاحظ دخول محددات جديدة لتحديد مفهوم الفقر، فهو مفهوم أخلاقي واجتماعي وليس مفهوما اقتصاديا فقط.

ومن هنا فتعريف الفقر أمر صعب، لأنه يطرح كمفهوم معياري. إذن يرتبط بتحديد المرجعية. هل هي مرتبطة بالموارد أم بالانجازات أم بالقدرات أم بالحريات؟

مفهوم الفقر الاجتماعي يحيل على عدم المساواة أو اللامساواة الاجتماعية الناتجة عن عدم المساواة في توزيع الدخل وانخفاض مستوى العيش، يحيل مفهوم الفقر الاجتماعي على العوز والحاجة وعدم قدرة فئة من الناس على الاستمرارية من دون الاعتماد على الأخر، ويعد هذا المفهوم نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير من هم المحتاجين الذين يطلبون مساعدة المجتمع ومن هم أولئك الذين يساعدونهم.

الفقر الأخلاقي ويتحدد من خلال نسق القيم في المجتمع أو في بعض الجماعات الغريبة داخل المجتمع الأم.

الفقر لا يعني فقط عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية. كما لا يعني عجزه عن تلبية حاجياته الاقتصادية بل يعني أن البناء الاجتماعي عجز عن توفير مستلزمات وحاجيات الإنسان المادية والمعنوية، وبالتالي هذا الوضع يؤثر سلبا على عملية الاندماج والتكيف وعلى العلاقات الاجتماعية وتشكيل قيم الفرد وثقافته.

تصاحب مفهوم الفقر الكثير من الإشكالات نتيجة خطابات معظمها ليس بريئا لأنها تحمل إيديولوجية، ولا تحمل علما مما يؤدي إلى وجود العديد من التعريفات ومن منطلقات كثيرة: اقتصادية، ثقافية، ايديولوجية، وهذا التعدد هو في الحقيقة تعبير عن خلل.

تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية تشير إلى أن الفقر حالة عالمية. يأتي في الغالب من عدم التوزيع المتكافئ للموارد ولنتائج التطور الاقتصادي وانتشارا لفساد، كنتاج لسوء التدبير وغياب الشفافية وتدبير الموارد العمومية، مما يخلق الكثير من اللامساواة.

العلاقة الرابطة بين الفقر واللامساواة:

يمكن تحديد الفقر وفق عدة تعريفات:

الحرمان الناجم عن عدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي معين.

عجز الأفراد عن المشاركة في الأنشطة السياسية.

عدم الاستفادة من الأنشطة الصحية، التعليم...

يتداخل الفقر مع اللامساواة في جميع مناحي الحياة، حيث نلاحظ أن اللامساواة متصلة نمطيا بالفقر والتمييز في التحكم في الموارد، فمعظم الفقراء هم أقرب إلى أن يكونوا مرضى أو استفادتهم من فرص التعليم محدودة جدا، كما أنهم قريبون إلى السكن في منازل عشوائية وغير لائقة. وقد ركزت الأبحاث على أوجه الاختلاف بين الجماعات، وبين الأثرياء والفقراء، في السلوكيات، وبالتالي لم يعد التركيز على حجم الفقر، بل على نوعية الجماعات الفقيرة وعلى الجماعات الإثنية والرجل والمرأة.

إن اللامساواة في الدخل بين الجماعات تحيل عموما على الفارق بين المؤشرات سواء على مستوى الموارد، أو على مستوى المجال الجغرافي.

رغم أن الفقر حالة حتمية وبالرغم من أن مقاربته ليست حديثة إلا أن بداية قياس الفقر كانت سنة 1901، ومنذ ذلك الحين سوف تتعدد التعاريف.

قياس اختلافات الفقر "نجوة الفقر" تأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي يعيشها الناس تحت خط الفقر، وهذه الفجوة تنتج ثقافة مصاحبة لحالة الفقر، فكلما زادت حدة الفقر كلما أثرت على سلوكات الفرد.

أن قياس اختلافات الفقر تطلب مقاربتين أو خطين لحسابها:

- المقاربة المطلقة للفرد
- المقاربة النسبية للفرد

وهناك طرق أخرى فاصلة لتحديد الفرق بين أوضاع الفقر وأوضاع اللافقر وهي الخط الثابت للفقر، والخط المتحرك للفقر.

يحدد الخط الثابت للفقر انطلاقا من القدرة التي تتيح للناس الحصول على موارد يتحاشون من خلالها السقوط في الفقر أي الحصول على الحد الأدنى، ويكمن بثباته في أنه لا يتأثر بخبرة الأخرين، ويكون خطا كميا لا يتأثر بزيادات أو الانخفاضات أو العادات أو السلوكات.

يتصل الخط المتحرك للفقر بمجمل توزيع الدخل (متوسط الدخل) أو الدخل المتوسط. وأن المستويات المعيشية لفئات اجتماعية معينة هي ذات ارتباط ببعضها البعض.وهنا يتدخل نمط الاتفاق داخل مجتمع معين(الثقافة الاستهلاكية للمجتمع). ويأخذ الخط المتحرك للفقر بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية. كما يتأثر بالتغيرات في توزيع الدخل واللامساواة حيث يرتفع مع زيادة مستوى الرخاء. ولا تعني زيادة خط الفقر المتحرك بالضرورة نقصان في عدد الفقراء.لأن الدخل لا يحدد الفقر. ومن مؤشرات قياس الفقر: يغلق الثقافة الاستهلاكية، المساواة، اللامساواة، العظالة في التوزيع.

إن انخفاض معدلات الفقر يخلق مجتمع عدالة هو قول فيه نوع من الصواب، وكلما تحققت العدالة الاجتماعية يتحقق التماسك الاجتماعي، وتقل فرص الاحتقان والصدام، وعلى العكس من ذلك فكلما غابت العدالة الاجتماعية سيؤدي ذلك بالضرورة إلى تفكك النسيج الاجتماعي والبنيات الاجتماعية.

الإقصاء الاجتماعي والفقر:

يعود الفضل في التقعيد لمفهوم الإقصاء الاجتماعي إلى الكثير من السوسيولوجيين الذين تناولوه في علاقته بالفقر لمقاربة ابستمولوجية. فهو يحيل على العجز في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وفي بناء علاقات اجتماعية، وفي الاندماج والتكيف مع النسيج الاجتماعي. لذلك نجد أن كتابات كثيرة تحاول أن تستعمل المفهوم الذي كان رائجا (الطبقة المسحوقة) للتعبير عن الطبقات التي تعاني من الإقصاء.

مفهوم الإقصاء الاجتماعي يشير كذلك إلى سيرورة اجتماعية تتمثل في اليات التهميش والاندماج والإقصاء.

إن الفقر والإقصاء الاجتماعي لا يدلان على المعنى ذاته.لأن مفهوم الإقصاء الاجتماعي يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنح أفرادا وفئات اجتماعية معينة من الفرص المتاحة لأغلب الناس.

نشأ مفهوم الإقصاء الاجتماعي بفرنسا. وارتبط بمفاهيم ذات صلة: الروابط الاجتماعية، ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية التي ترسخ القيم المواطنة. وهو مفهوم مرادف لمفهوم العوز والحرمان والإقصاء والتهميش والاندماج الاجتماعي. وهو أيضا سمة من سمات التفاوتات والتمايزات الاجتماعية، والانقسامات الطبقية. الكثيرمن الباحثين يتحاشون استخدام مفهوم الاندماج الاجتماعي كاستيل يفضل تعبيرا أخر هو الانتساب الاجتماعي للدلالة على حالة التهميش، بينما سيرج بوغام يستعمل مفهوم الحرمان الاجتماعي.

مفهوم الإقصاء الاجتماعي قد يكون سببا وقد يصبح نتيجة في الآن ذاته. ويستعمل كآلية من آليات السيطرة واحتكار السلطة والموارد، وهذا ما يجعله مهددا للاستقرار الاجتماعي. إن أبعاد الإقصاء متعددة ومرتبطة بعدة مؤشرات كالبطالة والصحة والدخل والتعليم.لكن بعض العلماء يشددون على الأبعاد السياسية والاجتماعية من خلال مؤشرات التكيف الاجتماعي، العزلة الاجتماعية، الدعم الاجتماعي والارتباط الاجتماعي. وبالتالي فالإقصاء الاجتماعي يتخذ أشكالا عديدة وتعاني منه الجماعات السكانية بالأرياف دون المدن، وتعاني منه أيضا فئات اثنية وعرقية و طوائف دينية دون غيرها.

الإقصاء الاقتصادي فهو عزل أفراد وجماعات عن البنية الاقتصادية للمجتمع من حيث الإنتاج والاستهلاك وعدم وجود عمل دائم وضعف شبكة العلاقات أو انعدامها. بينما الإقصاء السياسي فيشير إلى اللاتمكين الفرد وأبعاده عن المشاركة السياسية في بلده ويؤدي إلى إعادة إنتاج أللاندماج الكثير من الفئات المقصية، مما يؤدي إلى إنتاج ظواهر أعنف (التطرف) وبالتالي فإن الإقصاء هو أخطر من الفقر.

ويشمل الإقصاء الاجتماعي أيضا الحقول الفنية والثقافية والدينية واللغوية والسياسية والاقتصادية. إن الاهتمام بموضوع الإقصاء تطور بنفس مقدار الاهتمام بموضوع الفقر والهشاشة وذلك لاعتبارات سياسية بالأساس. فالفقر البشري يعني غياب تنمية بشرية تستدمج الكثير من المتغيرات التي لا ترتبط بتوفير الحاجيات المادية وإنما ترتبط بالحريات العامة.

التمييز بين الفقر الدائم والفقر الظرفي:

الفقر الدائم يكون نتاجا لعوامل بنيوية تعاني منها جماعة معينة، بينما الفقر الظرفي يرتبط بحياة فرد أو جماعة نتيجة أزمة.كما يرتبط بشريحة اجتماعية أو فئة عمرية، ويرتبط أيضا بعوامل ذاتية أو موضوعية داخلية أو خارجية، وقد يكون نتاجا لحالات طبيعية. ويرتبط الفقر باللامساواة والضعف والاستبعاد الاجتماعي.

مفهوم اللامساواة الاجتماعية: هو مؤشر من المؤشرات الاختلال في التوزيع العادل للثروة الاقتصادية والحقوق الثقافية والسلطة السياسية، وبالتالي يمكن لوجود خلل أن يؤدي إلى اللامساواة أو التمييز ويحيل إلى نوع من الإقصاء. إلا أن هذا لا يعني أن الفقر يزول بزوال واختفاء اللامساواة.

مفهوم الضعف: يحيل إلى نوع من الحرمان الاجتماعي الذي يقصي فئة من المجتمعات أو الأفراد وينتج عن انعدام الموارد الضرورية كحماية الأفراد مما ينتج عنه ضعف أو حرمان قد يؤدي إلى الفقر أو الهشاشة أو الفقر المدقع.

مفهوم الاستبعاد الاجتماعي: أو الاجتثاث الاجتماعي يحيل على نوع من الفقر المعنوي أو الرمزي أو المادي، ويتخذ بعدين: فردي لما يتعلق الأمر بحرمان الفرد من الحصول على حق من حقوقه الأساسية (الشغل، التطبيب...) اجتماعي لما يتعلق الأمر بحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية وبعض الخدمات.

هذه الشبكة من المفاهيم تحيلنا إلى تساؤل كبير يتعلق بمؤشرات قياس الفقر:

- الدخل إلا أنه ليس مؤشرا فعالا لقياس الفقر.
- النفقات وقد تكون استهلاكية أو غير استهلاكية.
- الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

خط الفقر يتحدد من خلال قيمة الإنفاق ومقدار القوة الشرائية للعملات على اختلافها حسب الأزمنة والأمكنة. كما يتحدد من خلال حجم الإنفاق في الوسط القروي وحجمه في الوسط الحضري.

مفهوم الهشاشة:

الهشاشة هي عدم قدرة فئات اجتماعية معينة على الاستمرار في وضعها في الرفاه أو العيش الكريم في اللحظات التي تتعرض فيها لأزمات فجائية أو لصدمات ناجمة عن سوء التدبير. في حين أن الفقر والهشاشة يرتبطان ببعضهما البعض، غير أنهما في النهاية يمثلان وجهين من أوجه الرفاه رغم أن مؤشرات قياسها تختلف ويعود سبب الاختلاف إلى أن الفقر وضع ثابت (استاتيكي) في زمن قصير. في حين أن الهشاشة تقربنا من الوضع الديناميكي لفئة اجتماعية، وكيف يمكن أن يتغير نتيجة لمواجهة أزمة طارئة. تكون الهشاشة بمثابة احتمالات لوصول هذه الفئة إلى حالة الفقر.

بعض الباحثين يركزون على مفهوم المساعدة الاجتماعية لتصنيف الفئات وتحديد ما إذا كانت هشة أو فقيرة. يرى جورج سميل أن ما يحدد الفئات الاجتماعية الفقيرة هي المساعدة التي تتلقاها من المجتمع. وأن هذه المساعدة هي معيار تصنيفي للفئات الهشة، وأنها مقياس لاحتواء هذه الجماعة لأفرادها. اعتبرت المقاربة السوسيولوجية للفقر مقاربة متفردة لأنها تركز على جوانب معنوية يغفلها السياسيون والاقتصاديون فهي تعتبر أن:

- حالات الفقر مرتبط بنمط قيمي ينتجه المجتمع.

– تمثلات الفقراء حول ذواتهم لصيقة بمنظومة القيم التي يعملونها، وتتجلى خطورتها في أنها تساهم في بناء الفرد لمجموعة من الأحكام حول ذاته وحول المجتمع الذي ينتمي إليه.

– مواقع الأفراد الاجتماعية (مكانتهم) تتيح قدرا من السلطة، وتقلص هذه السطة يؤدي إلى نوع من الهشاشة.

– الفقر يرتبط بالمؤسسات والنظم الاجتماعية، لأن الواقع المجتمعي يحكمه مجموعة من الفاعلين ومن المؤسسات التي قد تعيد أنتاج الفقر أو تتدخل إما لتكريس واقع الفقر، أو للحد منه أو السعي لوضع مقاربات للقضاء عليه.

بين جورج سميل أن الأسرة كوحدة عندما نقدم المساعدة للفرد، بأنها لاتفعل ذلك لمساعدته وإنما لصيانة سمعتها ولدرء الخطر من أن تقع هي بدورها في الفقر. وهنا يحضر الرابط الاجتماعي بقوة، ويؤسس على ضوء ذلك أصناف من التضامنات.

ابن خلدون أشار أيضا إلى أن الاجتماع البشري مبني بالأساس على التعاون بين الأفراد بحيث أن هؤلاء يؤدون أدوار مختلفة لمحاربة الفقر. يشير سميل إلى أن الفقر هو وضعية نسبية يتواجد فيها الفرد،تستوجب رعاية من قبل المجتمع وهذه الرعاية لابد أن ترتكز على مجموعة من الخصائص:

1- مواجهة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الفقر كوضع اجتماعي خاصة تأثيرات حالة الفقر على البيئة الاجتماعية بمعنى تأثيراتها على مصالح الجماعة وعلى تماسكها، ويمكن للفقر أن يغير مجموعة من القيم.

2- صون سمعة الجماعة ومكانتها الاجتماعية وتحفيز الفرد الذي استفاد من هذه الرعاية على أن ينمي قدراته ويطور إمكاناته من اجل أن يحسن وضعه للخروج من الفقر.

3- هذه الرعاية لا تشمل إلا الأفراد الذين يشكلون خطرا على الجماعة أو يلطخون سمعتها.

في كتاب الفقراء يقول جورج سميل: " لكل فئة اجتماعية حاجيات نوعية، وعندما لا تصل إليها يمكن أن تكون فقيرة، وان كانت تنتمي إلى طبقة عالية أو ميسورة. المحيط الاجتماعي يشكل منطلقا هاما في فهم الفقر وتحديده لأنه يمكنه أن يكون عتبة أو حافزا.

الفقير هو ذلك الفرض الذي لم يعد بمقدوره أن يحافظ على انتمائه من خلال عجزه على عدم تجسيد قيم جماعة في الحياة اليومية أي تجسيد القيم استهلاكية لنفس الطبقة، وعجزه في أن يظل محافظا على نفس النمط (الاستهلاك – الاستجمام – الموضة...)، وكل فرد يستطيع مسايرة فئة يصبح بالضرورة خارج الجماعة ويسقط في دائرة الفقر، فإنه إذن معطى نسبي وهو حالة نسبية.

بناء على كل ما سبق يتضح تداخل الفقر والهشاشة، كما أنهما لا يحملان تعريفات دقيقة ومحددة ومجمع عليها من طرف العلماء والباحثين. يتم تحديد الهشاشة في كثير من الأحيان في حيز فاصل ما بين حالة العيش الكريم وما بين السقوط في الفقر. تصل عتبة الفقر في المغرب حسب إحصاء 2007 إلى 3830 درهم في السنة الوسط الحضري، و3569 درهم في الوسط القروي. في حين أن الهشاشة تبلغ على التوالي 5750 درهما في الوسط الحضري، و5353 درهما في الوسط القروي.

ويمكن أن نميز بين نوعين من الفقر:

1- الفقر المطلق أو المدقع وهو فقر محدد بمقياس ثابت، ويستند لمؤشرات كمية، من خلال قياس مؤشر الدخل ومعدلات الاستهلاك وتحقيق مستوى عيش مقبول، أي عدد السعرات الحرارية التي يجب تناولها يوميا حتى لا يصل الفرد إلى مرحلة سوء التغذية.

2- الفقر النسبي وهو متغير أي أن مقاييسه يمكن أن تتغير من مجتمع لمجتمع آخر وعبر الأزمنة.

خط الفقر هو تقديرا كميا للحاجيات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملابس، السكن، التنقل) التي تشكل الحد الأدنى الاجتماعي الذي ينبغي تحقيقه من اجل استمرار حياة الفرد بطريقة مقبولة. ومن اجل تحديد خط الفقر يجب وضع افتراضات خاصة بحاجات الإنسان لسعرات حرارية لضمان استمراره، وتتمثل في سلة الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية تبعا للعادات الغذائية لكل بلد. وبالتالي فكل فرد عجز عن تلبية حاجياته هو فرد يعيش تحت خط الفقر.

التفقير أو الإفقار المطلق وهو نوع من الفصل بين المنتجين المباشرين (الحرفيين) ووسائل الإنتاج، وهو أيضا استمرار لعملية التكديح تحت تأثير السياسات العمومية التي تؤدي إلى تفتيت الملكية، مما ينجم عنها تشغيل الأطفال والنساء وتنامي وتيرة الهجرة نحو الحواضر، وبالتالي ظهور ما يسمى بأحزمة الفقر.

يعبر مفهوم الإفقار النسبي عن انخفاض الأجور، مما يؤدي إلى تدهور أوضاع الوجود الاجتماعي، وهو أيضا نوع من الاستبعاد السياسي يهدد فئات اجتماعية أخرى بالانزواء في فئة الهشاشة.

ترى الباحثة "Bresson Maryse" بان هذا المفهوم يثير نفس الإشكالات التي يثيرها مفهوم الفقر، فقد جاء نتيجة للإفرازات التي أفرزتها الأوضاع الاجتماعية التي عاشها العالم وأوروبا على وجه الخصوص. وترتبط الهشاشة بحالات التهميش والإقصاء والهامشية.

إن الأوضاع الاجتماعية التي عرفتها أوروبا والتي كانت نتيجة ارتفاع حالات البطالة، مما نتج عنه اتساع دائرة التخوف من مصير الأمن الاجتماعي لهذه البلدان. هذه الأوضاع والتحولات حاولت سوسيولوجيا أن تواكبها من خلال بعض المنظرين لمفهومي الفقر والهشاشة، ومن بينهم بيير بورديو الذي قدم كتاب بؤس العالم وكذلك إنتاج سيرج بوجام وكاستن.

مقاربه مفهوم الهشاشة تنطلق من ثلاث مستويات:

1- الهشاشة مقوله اجتماعية مستهدفة يمكن أن تحيل على أوضاع اجتماعية مختلفة، وبالتالي تكون الهشاشة بمثابة وضعيات متباينة معبرة عن مشاكل تختلف درجة حدتها، حيث تصبح الهشاشة كمصطلح غير مختلفة عن مفهوم الفقر والإقصاء.

2- الهشاشة تكتسب معنى مغاير حيث تصبح دالة على أوضاع جماعات أو أفراد يعانون من نقص على مستوى الدخل وعلى مستوى الولوج إلى الشغل والتعليم. في حين يكون الفقر تعبير عن خصائص مهول يتعدى الهشاشة.

3- الهشاشة تدل على وضعية غير أمنة، وبموجبها يكون هنالك احتمالات تعرض فئات اجتماعية واسعة إلى تدهور وإلى وضعيات تراجع في المستوى المعيشي.

على ضوء هذه المستويات يمكن أن نحدد مفهوم الهشاشة، وأن نميز بينها وبين مفهومي الفقر والإقصاء. ويصبح مفهوما محددا لمسار أفراد أو جماعات ويتسم بالديناميكية بمعنى أن الهشاشة تكون غير ثابتة، وهذه الوضعية الديناميكية للهشاشة تلازم في تطورها أوضاع المجتمعات البشرية كما يؤكد على ذلك بعض العلماء.

إن اتساع سوق الشغل جراء التطور تكنولوجي والاقتصاد الشبكي والشركات العابرة متعددة الجنسيات، أصبح يهدد الكثير من الأفراد بتحولهم إلى فئات فقيرة ويزداد الأمر خطورة بتوسع دائرة العطالة مع تغيير معايير انتقاء العمال مما يجعل منها فئات مهمشة أو مقصية أو هشة وتتجلى خطورة الهشاشة في فقدان التماسك الاجتماعي وتفكك الروابط الاجتماعية.

التمييز بين الفقر والهشاشة:

للتمييز بين هذين المفهومين هناك طريقتان:

الطريقة الذاتية: وتعتمد على تقدير شخص لحالته بمعنى كيف يرى الفرد ذاته هل يصنف نفسه ضمن خانة الفقراء أم خارجها؟ ومن مبررات هذه الطريقة هو أن الشخص هو من يدرك حالته دون سواه وبالرغم من اعتبار هذه الطريقة مهمة لقياس الفقر إلا أنها تنطوي على عيوب منها اختلاف معايير في تحديد الحالة من شخص لأخر من جراء تأثر حكم الأفراد على مفهوم الفقر بطريقه ذاتية وغير قابلة للتعميم والمقارنة.

الطريقة الموضوعية: تعتمد في تعريف الفقر على مستوى معين من مستويات الدخل والإنفاق باعتبار أن هذا الأمر هو المؤشر الذي يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير، وهو ما يسمى خط الفقر والذي يمثل بالمال الذي يلزم لإشباع الحاجات الأساسية. وبالتالي تكون فئة اجتماعية ما فقيرة إذا كان ما تكسبه غير كافي للحصول على ما يلزم لضمان حياته اليومية، وتعتمد هذه الطريقة في تعريف الفقر أيضا على مؤشرات أخرى مثل: الرفاهية، الاجتماعية، نوعية الحياة...

مفهوم نوعيه الحياة:

من بين المؤشرات التي تتضمنها نوعية الحياة: الثقة في الوظيفة والدخل، واستمراريتها، الإحساس بالأمان، إشباع الوظيفية لمتطلبات الفرد، نمو الثقة بالذات، المرونة، وبناء القدرات.

ومن الجوانب الملازمة لهذا المفهوم: فهم الأفراد لمواقعهم في الحياة في سياق الأنظمة الثقافية والقيمية التي يعيشون فيها وترتبط بها اهتماماته توقعاتهم وأهدافهم وأيضا كل جوانب الحياة. كما يدركها الأفراد وتشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية والإشباع المعنوي اللذان يحققان التوافق نسبيا للفرد من خلال تحقيقهما وهذه المؤشرات هي مؤشرات ذات طابع غير كمي.

إن لنوعية الحياة ظروف موضوعية ومكونات ذاتية. ويرتبط المفهوم أيضا بمفاهيم أخرى وبمؤشرات كمية وكيفيه، بمدلولاتها الصحية والثقافية والاقتصادية، ومدى انعكاس نوعية الحياة على درجة إنتاجية الفرد مشاركته الفعالة في تقبل المجتمع الذي يعيش فيه وسياسة الدولة التي يعيش فيها وفي تقبل نظرة المجتمع إليه.

مفهوم نوعية الحياة هو مؤشر لقياس أوضاع الفقر والهشاشة والخروج منها من خلال المداخل التالية: مدخل الحاجيات الأساسية، مدخل القدرة، ومدخل التنمية البشرية. وارتبط هذا المفهوم بثلاث قضايا أساسية: الديمقراطية السياسية، اتساع الميدان الاقتصادي الذي من المفروض أن يؤدي إلى تجويد حياة الأفراد الاجتماعية.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مقاييس جديدة في تحديد نوعيه الحياة: متوسط المتوقع، معدل انتشار الجريمة والمخدرات، درجة الأمن الاجتماعي. في سنة 1947 سيتم الربط بين نوعية جودة الحياة وبين الحالة الصحية للأفراد ومظاهر الفقر والهشاشة، وسوف تقدم منظمة الصحة العالمية تعريفا للصحة يدرج هذا النوع من الربط. حيث اعتبرت الصحة هي الحالة الطبيعية والعقلية والرفاهية الاجتماعية الكاملة وليست فقط مجرد غياب المرض.

كيف تفسر الفقر؟ هل الفقر فردي أم بنيوي؟ هل هناك ثقافة للفقر أم ثقافة ينتجها الفقراء؟ هل تؤدي الجنوسة، والاثنية والطبقة الاجتماعية والتحصيل العلمي إلى الفقر أم إلى الخروج منه؟

أسباب الفقر:

تتحد أسباب الفقر من خلال اتجاهين أساسيين:

1- اتجاه العوامل الفردية والذي يرى أن الفقر مسؤولية الضحية، يظهر كقدر يحكم هيئه الفرد نتيجة لعدم قدرته على تحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي وتدني وضعف مستوى مواهبه وقدراته وهذه الأشياء لا تمكنه من أن يطور مستواه. وهنا يظهر المجتمع كبنية لا مسؤولة، ولذلك على الفرد أن يملك المواهب ويطور أوضاعه، وإذا لم يكن الأمر كذلك فالفرد هو من يتحمل مسؤولية فقره. وهذا التصور يوجد في الكثير من الكتابات سواء في التاريخ الاجتماعي أو الاقتصادي أو تاريخ المهمشين.

2- الاتجاه البنيوي يعتبر أن السبب الرئيسي للفقر هو سياسة الدولة، وسياسة توزيع الموارد والخبرات، واللاتكافؤ في الفرص وتوزيع الدخل، هذه السياسات غير العادلة لا ينتجها الأفراد، وإنما ينتجها المجتمع عبر مؤسساته والمؤسسات الدولية وعبر سياسات طائفية عنصرية. وكل هذا سيساهم في إنتاج الإفقار.

المقاربات النظرية لدراسة الفقر:

1- المقارب البنائية الوظيفية: تستخدم مفهوم عدم المساواة وذلك في سياق تحليلها لأشكال التدرج الاجتماعي، أي أن التفاوتات التي تحصل بين الأفراد المجموعات على مستوى المكانة والقوة والنفوذ هي من الحقائق الأساسية التي تسم المجتمعات البشرية، بمعنى انه من الطبيعي أن نجد فئات متفاوتة داخل المجتمع وهذا التفاوت يحقق التوازن. ويرجع ذلك أيضا إلى طبيعة الأدوار التي يقوم بها الأفراد حتى ولو كانت مجتمعات بدائية، فنظام عدم المساواة جزء من الطبيعة.

ويرتكز هذا المفهوم على مجموعة من القضايا الهامة:

- تباين نصيب الأفراد على مستوى الاستعدادات الفطرية (الدافعية والذكاء) والقدرات والمهارات، وبالتالي فهذه المقاربة تعتبر هذا التباين معطى قبليا.
- ينجم عن هذا التفاوت تفاوتا على مستوى الأفراد وأهميتها والمهام الاجتماعية التي يتطلبها تسيير النسق الاجتماعي (الدور- المكانة – النفوذ) فبقدر ما يتسع الدور تتسع المكانة وبالتالي يكبر النفوذ.
- حقوق الموهوبين.

يرى أصحاب هذه المقاربة أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء أو تشكل محاولة التمرد على وضعية الفقر مصدرا للاحتجاج الذي يخل ببنية النسق الاجتماعي، وهذا الاحتجاج هو نوع من الإحباط الوظيفي للبناء الاجتماعي، ويعد ظاهرة معتلة أخذا بعين الاعتبار ما ينتج عنه. من صدام وتشتت.

الفقر هو أسلوب حياة ملازم لمجموعة من الخاصيات الثقافية يتم نقلها بواسطة إعادة إنتاج نفس الأوضاع.

2- حاولت المقاربة الاقتصادية التقليدية أن تفسر تنامي أوضاع الفقر كظاهرة باعتبارها حصيلة لتأثير عدد من العوامل مردها إلى الحالة الطبيعية. كما أن التزايد السكاني ينتج عنه فقر في الموارد والنمو المحدود للبيئة والخدمات مما ينتج عنه اختلالات كلية على مستوى الاقتصاد.

يستنتج تشامبرز انطلاقا من نحته لمفهوم فخ حرمان خمس مجموعات من العوائق تترابط فيما بينها وتتضمن عشرون علاقة سببية محتملة:

الفقر- الضعف الجسدي – العزلة – الانكشاف للأخطار – انعدام الحلول..، وهذه العوائق منها ما هو فردي وما هو عائد إلى البيئة.

ويرى أيضا أن الفقر هو افتقار للثروة وتدفق الأغذية والأموال، لذلك يقترح ما يسمى بالسياسة التفضيلية (التمييز الايجابي) لصالح الفقراء دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد وضع الأغنياء.

النظريات الاقتصادية ركزت كذلك على مسألة الطرق الكفيلة بإنتاج الثروة وزيادة النمو.

3- النظرية الماركسية: لا تفسر الفقر بإرجاعه إلى الفرد، بل تفسره من خلال وجود صراع طبقي دائم بين المستغلين والمستغلين. وهذا الصراع الطبقي هو نتاج وجود استغلال، فهناك طبقة عمالية تستغل وتظل تابعة وبالتالي فإن الأمن المادي يصبح مرتبطا بانتمائه أي وضعيته الاجتماعية، وينجم عن هذه الوضعية: صراع طبقي، استغلال، استلاب، فائض الإنتاج. ويرى ماركس انه كلما تغيرت الأوضاع المكرسة للاستغلال، وكلما ضعفت أوضاع الهشاشة والفقر والحرمان التي تعانيها الكثير من الفئات الاجتماعية. وفي النهاية، كيف يمكن أن تتغير هذه الأوضاع؟ يؤكد ماركس أنها تتغير بزوال التفاوت الطبقي.

تشخيص أوضاع الناس الواقعية وتغييرها يمكن في إطار تجاوز كل التناقضات التي تفرزها النظم الاستغلالية، وبما أن الفقر يعد ظاهرة مركبة تنشأ بسبب هذه العوامل السالفة الذكر، فإن إيجاد حل له رهين بالضرورة بإيجاد حل للأسباب الكامنة التي ساهمت فيه. وهنا بالضرورة لا تبدو الأسباب دائما مادية ولكن قد تكون ثقافية عبارة عن مجموعة من الرواسب التي يحملها الأفراد، ومن خلالها يعيدون إنتاج أوضاعهم.

في هذا الإطار تأتي بعض النظريات التي ركزت على ما يسمى بالثقافات الفرعية، ومنها على الخصوص التي ركزت على ثقافة الفقر، ومن ابرز ممثليها الباحث السوسيولوجي أوسكار لويس وهربرت غابل و"لي راين ووتر" خاصة في مجال الحضاري هؤلاء برأيهم أن الفقراء أو الجماعات التي تعاني البؤس الاجتماعي هي جماعات لها أنماط سلوكية اجتماعية توحدها. من خلال دراستهم لحياة الجماعات الإنسانية الفقيرة أو تجمعات الفقراء التي تعيش في المناطق الحضرية استطاعوا أن يخلصوا إلى مجموعة من العوامل يعتبرونها بمثابة سمات موحدة (سلوكات وممارسات تؤسس لهوية الجماعة الفقيرة). يشير مفهوم ثقافة الفقر إلى طريقة ونمط الحياة التي تتوارثها الأجيال من بعضها البعض بفعل صيرورتها الاجتماعية، ويربطون الأمر بالتنشئة الاجتماعية. الفقراء يتشاركون في مجموعة القيم المعيارية والمعتقدات المميزة لهم عن الثقافة الكلية التي يعيشون فيها.

اوسكار لويس ركز على بعض الدول في أمريكا الجنوبية واهتم بدراسة بعض الأسر الفقيرة في الهامش، وطرح العديد من الأفكار، كان يعتبر أن الفقير هو كائن سوي لكنه مختلف في الثقافة. الفقر هو تعبير عن نمط خاص يسعى إلى الترسيخ وانه نمط ثقافي يعيد إنتاج استمراريته من خلال المشاركين فيه، ومن خلال انتقاله إلى جيل الأبناء، أي أن هناك ثقافة فرعية للفقر من داخل كل مجتمع.

ثقافة الفقر إذن تعتبر بمثابة وضع تكيف استاتيكي للحرمان هو رد فعل لأوضاع الفقراء الهامشيين، اي رد فعلهم حول التفاوت الطبقي وحول امتداد الظلم والحرمان داخل البنيات الاجتماعية. بمعنى أنهم ينتجون ثقافة فقر مضادة.

دراسة الأكواخ في مجموعة من المدن المكسيكية، خلصت إلى أن ثقافة الفقر لدى العائلات المدروسة، ترسخ فكرة أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ومميزة له، هذه الأطروحة ستعرف انتشارا واسعا.

من أهم الدراسات التي استند عليها اوسكار لويس دراسة خمس عائلات مكسيكية. قام من خلالها بسرد الحياة الروتينية والقيم التي تؤسس عليها هذه العائلات وركز على الأنشطة الاجتماعية والتفاعلات والأنشطة الفردية خارج البيت.

مميزات هذه الدراسة أن اوسكار لويس انتقى هذه العائلات باعتبارها آسرا تختلف في درجه فقرها وان الفئات الفقيرة تتميز بثقافة مستقلة عن النسق الكلي يميزها أنماط سلوكية خاصة تتحول إلى نسق من الاستعدادات الدائمة على شكل بنيات منتظمة وقابلة أن تشتغل كبنيات منظمة وواعية لهذه الثقافة.

يقول اوسكار لويس أن الثقافة الفقر ليست مجرد تكييف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع. فما إن تظهر إلى الوجود حتى تميل إلى إدامة نفسها والانتقال من شيء إلى جيل بسبب تأثيرها في الأطفال. ومع مرور الوقت يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين القيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معنيين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم داخل المجتمع. وتتحول هذه الثقافة إلى سجية، وبالتالي يكون الفرد هو المسؤول عن فقره.

عاد اوسكار لويس إلى تمحيص النظريات التي طرحها في كتابه أطفال سانشيز ودرس أسرة واحدة من الأسر الخمس التي سبق له أن درسها ليؤكد أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به. تتميز ثقافة الفقر حسب لويس بأكثر من سبعين خاصية وهذه الخصائص تتباين من مجتمع لأخر، ويشدد لويس على أن معظم هذه الخصائص هي عابرة للأسر. وهذه نقطة ضعف نظرية لويس حيث حاول لويس حصر هذه الخصائص في الجوانب التالية:

- خصائص ذات الطابع الديمغرافي صحي: تتميز هذه المجموعات الفقيرة بمعدلات وفيات مرتفعة، ومتوسط عمر ضعيف، وتضخم في القاعدة الهرمية لعدد الشباب، وارتفاع نسبة المستخدمين جراء عمل النساء والأطفال، عمالة مبكرة للأطفال مع ما ينجم عن هذا من انخفاض في عدد المتمدرسين داخل هذه الفئات الاجتماعية، كما أن هؤلاء السكان لا يتوجهون إلى المستشفيات بمعنى أنهم ليست لديهم ثقافة صحية. إما لعجزهم عن أداء واجبات التطبيب، أو لأنهم لم يألفوا أن يتوجهوا إلى المؤسسات الصحية، ولذلك غالبا ما تستعيض هذه الفئات الاجتماعية عن ذلك بكل أشكال التداوي التقليدي.

- خصائص اقتصادية: عدم اندماج أفراد مجتمع الفقر في محيطهم اقتصادي بفعل ارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم أو بفعل تدني أجورهم، وبالتالي يخلق لديه هذا الوضع صراعا دائما من اجل العيش وضمان البقاء فقط. وهذا يخلق لديهم نوعا من ألانتكاسة والاتكالية وعدم تقدير الذات، وينزعون إلى الاشتغال في قطاعات غير مهيكلة لأنهم غير مؤهلين. كما لاحظ أن أفراد ثقافة الفقر يشجعون أطفالهم على الشغل ولا يشجعونهم على التمدرس. وبما أن هؤلاء لا يدخرون فإنهم يتوفرون على ثقافة استهلاكية مغايرة للثقافة الاستهلاكية للمجتمع الكلي. كما أن هذه الفئات تلجأ إلى الاقتراض (اقتراض أطعمة).

– خصائص ترتبط بعلاقة هؤلاء الأفراد بالمؤسسات الاجتماعية فهؤلاء الأفراد. كما يقول لويس ينحدرون من أصول قروية يحملون معهم هذه الثقافة إلى المدن. لذلك فإن أشكال التضامنات السائدة بالقرية، تنتشر بالمدن التي يسكنون بها. ولكن هذا الأمر لا يؤدي إلى تقويه تنظيم اجتماعي بالأحياء الفقيرة. بل تصبح عائقا أمام تنظيمات المجتمع المدني، وأيضا غياب الإطارات الجمعوية التطوعية بالأحياء التي تسكنها هذه الفئات. ولاحظ اوسكار أن ارتباط هذه الفئات يكون قويا في بعض المؤسسات الحضرية مثل السجن، المساعدة الاجتماعية، الجندية... بمعنى أن ثقافتهم تحدد لهم طبيعة المؤسسات التي ينخرطون فيها ومساعدة لهم في الخروج من دائرة الفقر.

– خصائص أسرية: في نظر لويس في ثقافة الفقر تعاني الأسر من عدم الحميمية. كما لاحظ أن الأفراد ينزعون إلى البحث عن اللذة الآنية غير مبالين مما يمكن أن ينجم عن ذلك من مخاطر. ومن خصائص الأسرة في ثقافة الفقر أن الأسرة ذكورية تكرس الذكورة كقيمه نبيلة، وبالتالي تنتج هذه الثقافة الفرعية للفقر ثقافة إقصائية تعطي الأولوية للذكور على الإناث، وبالتالي تنتج عن هذه الثقافة الكثير من أشكال الحرمان والتي تؤدي إلى أمراض نفسية تعمق نفس الثقافة كالإحساس بالعجز والدونية وتصبح هابيتوس. الفقر كما يرى لويس ليس ناتجا بالضرورة عن نقص في الموارد أو في الدخل وإنما هو ثقافة يكتسبها الأفراد وتلازمهم في حياتهم وبالتالي تتحول إلى تطبع يصبح جزءا من تنشئته الاجتماعية وثقافة الفقر تنتقل من فرد إلى أخر داخل الأسرة، وهي بعمليه الانتقال هذه تكتسب ديمومته. وخلص اوسكار لويس إلى أن ثقافة الفقر تتضمن سمات كونية، فهو يقول في كتابه خمس عائلات مكسيكية "انتهيت إلى وجود تشابه كبير على مستوى البنية الأسرية وعلى مستوى العلاقات بين الأشخاص وعلى مستوى تدابير الزمن و والمال وعلى مستوى التراتبية في القيم ومعنى روح الجماعة عند نفس الأوساط في الكثير من المدن منها: لندن، باريس، مكسيكو.

أولى لويس أهمية قصوى لهذه المميزات، وركز بالخصوص على السمات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تختزنها هذه الثقافة المتواجدة على الخصوص في المناطق الحضرية والتي تخلق بالضرورة ما يسمى بالأحزمة الهامشية. لهذه الثقافة تمظهرات على المستوى الفردي خاصة لدى الأفراد بالوسط الحضري وذلك من خلال شعورهم النفسي بالهامشية والبؤس والقهر والحرمان. وتتجلى هذه التمظهرات من خلال بعض المؤشرات، فهم يشعرون بنوع من الانطواء والاستسلام، ويعانون من ارتفاع في نسبه الوفيات. وتحمل المشاق النفسية ومشاق إجهاد العمل، كما أنهم يحسون بتمايز مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية عن باقي مكونات المجتمع حيث يحسون بوجود تفاوتات طبقية. وتتمظهر كذلك هذه الثقافة في ممارساتهم وسلوكاتهم. ويرى اوسكار لويس أن هؤلاء الأفراد غالبا ما يكونون عبيدا لمؤسسات الضبط الاجتماعي، ولا يتشكل لديهم الوعي الطبقي والذي يمكن أن يكون عاملا مهما في خلق نوع من التلاحم بين فئات الطبقة الواحدة من أجل الدفاع عن مصالحهم.

أما التمظهرات على المستوى الاجتماعي تتجلى في: استفحال الأوبئة، عدم الانخراط في التنظيمات، انخفاض في المستوى التعليمي والمهني، عدم مشاركتهم في برامج الخدمة الاجتماعية، التي قد تهمهم بالدرجة الأولى وتهم المجتمع أيضا. إضافة إلى هذا يرى لويس أن العلاقات الأسرية داخل هذه الفئات تتخذ طابعا سلطويا ينجم عنه تنامي ظواهر العنف بكل أشكاله في حق الأطفال والنساء. وإذا أردنا أن نستجمع هذه الخصائص فإننا سنحصل في النهاية على أربع مجموعات كبرى هي:

- العلاقة ما بين الثقافة الفرعية والمجتمع العام.
- مناطق السكن أو ما يسمى الهامشية المجالية.

- طبيعة الأسرة من حيث حجمها والعلاقات داخلها.
- الاتجاهات والقيم وشخصيه الأفراد الذين ينتمون لهذه المجموعة.

ثقافة الفقر تشكل قيما معيارية موروثة وموجهه لسلوك أفراد هذه الفئات وتصبح هذه الثقافة بالضرورة آلية من آليات الفرملة بحيث تعيق إمكانية استثمار قدرات الأفراد ومؤهلاتهم، مما يجعلهم يدورون في حلقه مفرغة هي في الأخير حصيلة لما تلقوه من المجتمع القريب منهم، وينتج عن هذه الفرملة عدم قدرتهم على تجاوز وضعيه الفقر.

لقيت هذه المقاربة لثقافة الفقر الكثير من الاعتراضات التي رأت بأنها تفسيرات غير موضوعية لأنها تجعل من الضحية جلادا في نفس الآن. من بين معارضي اوسكار لويس ادوارد ميشال هاريتون الذي حاول إلى جانب وايتر ميلر أن يناقش هذا الموضوع وطرحا تساؤلات حول إمكانية وجود ثقافة الفقر في مجتمعات الصناعية. ولاحظ من خلال الكثير من الدراسات التي قام بها أن الطبقات الدنيا في المجتمع الأمريكي مثلا لها ثقافتها الخاصة ولها خصائص ومميزات تميز نمط عيشها، وهي غالبا ما تعيش للحاضر وتفتقد لنوع من التخطيط وتسقط بالتالي فيما يسمى بالقدرية أو الحتمية. وهذا ما يعيق هذه الفئات من اجل بدل مجهودات للنجاح وتفتقر للدافعية ويرجع الباحثان سبب هذه الثقافة إلى افتقاد هذه الفئات للمهارات التي يتطلبها سوق الشغل وطبيعة الوظيفة إلا أن هاريتون. استخدم مفهوم الفقر وأضاف عليه لبوسا اقتصاديا ولم يتوسع في الجانب الثقافي، كما فعل لويس ولم يركز كذلك على مسألة توريث هذه الثقافة، ولكنه أكد على أن المنظومة ألاقتصادية هي التي تحد من فرص الفقراء، وبالتالي ليس الفقير هو الذي ينتج ثقافة الفقر ولكن سياسة الدول هي التي تنتج هذه الثقافة.

يرى لويس أن الفقر ليس مجرد نقص اقتصادي وليس مجرد سوء تنظيم بل هو طريقه حياة تتمظهر في أشكال وسلوكات وممارسات تبدو للعيان لما تعيش المجتمعات نوعا من الانتقادات والاضطرابات خاصة عن المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وستظهر دراسات انثربولوجية وسوسيولوجية خاصة في الثمانينات والتسعينات والتي حاولت أن تستحضر ثقافة الفقر ومحاوله فهمه. وتشير هنا إلى دراسة كينيف لينز التي شملت بعض المجتمعات المختلفة أو مسماة السائرة في طريق النمو في القارة الإفريقية. وتبين له أن الفقراء على عكس لويس يشاركون في الكثير من الأعمال التطوعية، ومنخرطون في مؤسسات المجتمع المدني، ومع ذلك فان الكثير منهم يعيشون في وضعية الفقر والهشاشة. قدم ويليام مانجان نتائج دراسته على بعض مجتمعات أمريكا الجنوبية وخاصة مجتمعات لبيرو لمس من خلالها إن بعض الفئات الاجتماعية الهشة لا تنطبق عليهم الكثير من السمات التي حددها لويس. واعتبرها عابره للحدود الجغرافية، فبعض أفراد داخل هذه الفئة لديهم مستوى عالي من التعليم ومستوى عالي من المشاركة السياسية والاجتماعية، وبالتالي فان العديد من أفراد هذه الفئة لديهم قدرا جيدا من المساعدة الذاتية لأنفسهم أي هذه الأوضاع لا تمثل لديهم انتكاسة بل تمثل حافزا. حاول ويليام مانجان أن يقارب المسارات التي قطعتها الفئات التي درسها، فخلص إلى أن بعض الأفراد حققوا حركية اجتماعية في سلم الهرم المجتمعي وفي كثير من الأحيان أفضل من أولئك الذين ورثوا الجاه. من خلال هذه الدراسة توصل ويليام إلى أن الكثير من الخلاصات التي أشار إليها اوسكار لويس ليست موضوعيه بل هي اقرب الى انطباعات شخصية تحاول أن تدين بعض الأفراد بأشياء لم تقترفها.

وسيحاول رونالدو رايت انطلاقا من هذه الخلاصات التي خرج بها لويس ان ينتقد بشده مفهوم الفقر. وسيعتبر ان الفقر مفهوما تشويهيا وليس مفهوما علميا ولا موضوعيا. وإنما ينطوي على الكثير من الخلاصات المتسرعة التي يختلط فيها الإيديولوجي بالقيمي وبالأحكام الذاتية وبالتالي تغيب ما هو موضوعي. لان فكرة الفقر يحملها جنس ما من البشر ويقيم من خلالها تصنيفات بمعنى أنها تتحول إلى معايير ذاتية للتصنيف يحملها أولئك الذين يعتبرون أن ثقافتهم تمتلك كل آليات السلطة والإكراه، وكل من يخالفها فإنه

ينتمي إلى ثقافة الفقر، ولا يعي نسبية الثقافة فهو بالتالي ينمط كل فئات ضمن قال بقيمه ولما تكون فئات مهيمنة فإنها تعتقد أن الجنس البشري يفتقد إلى القدوة. وتعتبر أن ثقافتها هي القدوة. في حين يرى رايت أن الثقافة نسبية ولها تفاوتات وفوارق في السلوكات والمواقف.

يؤكد رايت على انه لابد أن تنطلق من أن الثقافة لا يجب أن تكتسب طابع الشمولية. يجب على الكل أن ينتقي من نفس الثقافة، بل هناك استثناءات ينبه إلى ضرورة الافتراض بان الوجود الاجتماعي والهوية الاجتماعية هما وجهان العملة واحده بمعنى ان هناك اختلاف بالضرورة في الخلفية الاجتماعية للأفراد، وأنه من الضروري أن ينتج هذا الاختلاف طبيعة بشريه مختلفة وينتج أيضا نماذج اجتماعية مختلفة وتكتلات اجتماعيه متفاوتة، وفي هذا الإطار يعتقد أن ذلك أفضل من أن يفترض وجود طبيعة بشرية عامة. بناء على ما سبق فإن تفسير الفقر من خلال مفهوم ثقافة الفقر قد يحمل في النهاية نوعا من التجني على الفئات الفقيرة خاصة وأننا من خلال هذا المفهوم نعيد إنتاج وصف اجتماعي لهذه الفئات.

هذه الانتقادات لم تكن مواقف فقط ولكن هي حصيلة الدراسات. كلادوين اتخذ موقفا معاكسا حيث اعتبر أن ثقافة الفقر لا توجد لدى الفقراء بل إن الفقر هو إحساس بالضعف، وانخفاض في الدخل وتعرض الفقير للاحتقار. وبالتالي فان ثقافة الفقر ليست نتائج الفرد. كما اعتبر أن استدامة ثقافة الفقر تغيب منطلق التاريخ الذي هو نسق سيرورة لان التاريخ هو مسار دينامكي وان بعض الفئات الاجتماعية تحاول أن تطور رساميلها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

لاحظ بابينيك وجود مجموعة من الخصائص التي تتنافى كليا مع ما أشار إليه لويس ولا تتلاءم مع مكونات ثقافة الفقر ومنها على الخصوص ما يتعلق بالمهاجرين الذين يحملون معهم ثقافة الفقر وخلص إلى أن:

- لدى بعض المهاجرين دخلا مرتفعا وتعليما جيدا وإقامتهم بشكل غير منعزل عن المؤسسات الاجتماعية.
- هنالك تناقض بين مفهوم ثقافة الفقر وسماته كما حددها لويس مع ما جاءت به الدراسات الانثروبولوجيه التي أكدت على أن الكثير من الفئات الفقيرة في البلدان النامية تسعى إلى اندماجها في المدينة. بل أكثر من هذا فان بعض أفراد هذه الفئة الاجتماعية الفقيرة –المهاجرون– حققوا نجاحات كبيرة حيث استطاع بعضهم الوصول إلى أعلى المناصب في الدول التي يقيمون فيها.
- أن هذه الفئة تتفاعل ايجابيا مع مجالها الحالي. فهناك صيرورة اندماج وانخراط في الإنتاجية والثقافية وسيساهمون في تطور هذه الثقافة الحضرية.

هنا نطرح التساؤل التالي: هل الأفراد بثقافتهم هذه هم المسؤولون عن إنتاج الفقر؟ هل المهاجر يكون عامل سلب ام عامل ايجاب بالنسبة للثورة الإنتاجية؟

على الرغم من أن الفقراء يحملون معهم ثقافتهم الخاصة إلا أنهم يحاولون الاندماج والانخراط في الثقافة الحضرية ويتخلون تدريجيا عن ثقافة الفقر لديهم. كما أن مساهمتهم في الدورة الإنتاجية للمجتمع تظهر من خلال ما يقدمونه للدولة من ضرائب وخدمات اجتماعية.

السوسيولوجي سيرج بوغام تبنى مقاربة تكاد تكون نقيضة تماما لما جاء به أصحاب المنظور الفردي، وهي مقاربة المنظور البنيوي لتحديد الفقر، فهو يرى انه لابد من أن ينطلق من تحليل النظام الاجتماعي والاقتصاد السائد. ينتمي لهذا المنظور أيضا انطوني ليتر

الذي ينطلق من الأخذ بعين الاعتبار انه هناك صعوبات و إكراهات لا ارتباط لها بثقافة الفقر وإنما هي حصيلة تاريخية وسياسية لتطور مجتمعات بعينها.

كل أنماط السلوكات التي يتحدث عنها رواد المنظور الفردي ليست إلا وليدة عراقيل تواجه الفقراء، وان وضعيتهم هي حصيلة لمكانتهم الاجتماعية الدنيا التي يخصصها لهم المجتمع. إن أصحاب هذا المنظور يقبلون على وجهة النظر الثقافوية، من خلال تأكيدهم على أنه إذا كان الأفراد الأكثر فقرا مقصيون. فليس لأنهم لا يكترثون لهذه المؤسسات حسب لويس ولا يخضعون لمؤسسات الضبط الاجتماعي. ليس لأنهم لا يحملون قيم المجتمع الكلي، ولكنهم يعيشون هذه الأوضاع لأنهم محرمون من دخل قار أي مقصيون اقتصاديا – محرومون من السلطة – أي مقصيون سياسيا. لأنهم مقصيون أيضا من ولوج مؤسسات تعليم بصفة متساوية، وبالتالي فهم يعون جيدا أن حظوظهم في الترقي الاجتماعي غير مضمونة – حسب أصحاب المنظور البنيوي – لأن الفئات المهيمنة حكمت عليهم بالعيش في إطار ثقافي هو ثقافة الإقصاء. إذن فثقافة الفقر لم ينتجها الفقراء وإنما أنتجت من اجلهم لان من يحتكر السلطة بكل أشكالها يعيد إنتاج نفس البنية الاجتماعية القائمة على الحرمان والإقصاء ويعيد إنتاجها عبر سياساته، ولا تكون للفرد مسؤولية بالضرورة على إنتاج الفقر. ينبغي حسب أصحاب المنظور البنيوي أن ينطلق تفسير وتحديد الفقر من تفسير شمولي بنيوي.

من بين أشكال التفاوتات والحرمان نجد الافتقار إلى السلطة السياسية، وهذا ما انطلقت منه نظرية التجريد من القوة. التي انطلق أصحابها من ظاهره الفقر في الأوساط الحضرية، ومن خلالها الكثير من الدراسات والأبحاث التي قام بها أصحاب هذه النظرية تبين لهم أن الفقر الحضري هو شكل من أشكال التجريد من القوة. فأفراد هذه الفئة يدخلون في عملية إنهاك لقواهم من أجل أن يضمنوا بقاءهم وإشباع حاجياتهم الأساسية. بمعنى أنهم يبذلون جهدا أكبر من أجل تحقيق أوليات أو هذا التجريد من القوة مرتبط بالبنية. ويتخذ أبعادا اجتماعية من خلال علاقة هؤلاء الأفراد بمحيطهم الاجتماعي، وبعدا سياسيا من خلال نقص في الموارد الأساسية ونفقات العيش. كما أن أصوات هؤلاء الأفراد لا تجد مدافعا عنها، أي أنها هامشية في دائرة القرار السياسي، مما ينجم عنه بعدا نفسيا يتجلى في إحساسهم بعدم أهميتها لدى من يمتلك السلطة. من خلال ما سبق يطرح أصحاب هذه النظرية سؤالا محوريا هاما هو: ماهي نماذج اكتساب القوة؟ كيف يمكن لهذه الفئات أن تتجاوز وضعية الفقر والحرمان والتهميش والإقصاء الذي تعيش فيه؟

الإجابة في نظر أصحاب النظرية تتجلى في البحث عن طرق ووسائل عيش هؤلاء الفقراء ومن بينها إعادة إنتاج روابط التضامن الأسري وتقويتها والبحث من خلالها عن أنشطة إنتاجية خارج مؤسسة الأسرة. وهذا من شأنه أن يعيد الاعتبار للأسرة ويقوي اقتصادها المنزلي ويفتح أمامها الإمكانيات لتجاوز ثقافة تحقيق الحاجات الأولية. كما أن انخراطها في المؤسسات المدنية يمكنها من تجاوز وضعية الإقصاء السياسي وبالتالي الخروج من دائرة التجريد من القوة. وفي هذا الصدد يشير "هايدن" إلى أنه من أجل البقاء على قيد الحياة يتطلب الوضع إنتاج اقتصاد أخلاقي الغاية منه ضرورة مساعدة الأفراد الذين يعانون من الحرمان. وتقليص التفاوتات الاجتماعية. وبالتالي فإن الاقتصاد الأخلاقي سيتطور ليصبح اقتصادا تضامنيا يتيح إعادة إحياء العلاقات الاجتماعية الأسرية وخلق أنساق جديدة من التضامنات.

منظور التجريد من القوه يخلق فضاء بديلا لانخراط الفئات الفقيرة في مراكز القرار بمعنى أن هذه النظرية تعيد جزءا من السلطة السياسية لهذه الفئات.

منظور الهامشية يحاول أنصاره أن ينطلقوا من فكرة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف تجلياتها من حرمان واستغلال وقهر. خاصة بالنسبة للفئات الحضرية الدنيا التي تعيش في الكثير من البلدان النامية أوضاع بؤس ناجم عن تضخم هوامش المدن،

و اختلالات ناجمة عن التطورات الديمغرافية. وعن سوء تدبير لتهيئة وتنظيم المدن، وغالبا ما تترك مخلفات على الطبقات الفقيرة وتعمق الفجوة بين الفئات الميسورة والطبقات الفقيرة وهذه الأوضاع تتحول إلى مصدر للاغتناء بالنسبة للفئات الغنية.

يرى أيضا أصحاب هذا المنظور أن صورة البؤس تتعمق أكثر لما ندرك واقع ظاهرة الهامشية كواقع اجتماعي، وسياسي واقتصادي تعيشه الفئات الفقيرة. إذن هذه الفئات تشكل كتلة هامة في الكثير من البلدان النامية، وبالتالي تصبح هذه الفئة موضوع صراع وخطابات ورهانات بين قوى سياسية. ويتحول موضوع الهامشية إلى رهانات وصدمات اجتماعية كثيفة وهذا النوع من الصراع لا يؤدي في الأخير إلى حل مشكلة الفقر والهشاشة ولكن يعمقه. وبالنسبة للكيفية التي تتقوى بها هذه الفئات تشير إلى أن هناك سيرورة اقتصادية واجتماعية ساهمت في تفتيت البنيات الاجتماعية في الكثير من البلدان الثالثية وهذا ما أدى إلى تلاشي العديد من الحرف والمهن وأصبح الكثير من الأفراد يتعاطون لمهن جديدة وبالموازاة مع ذلك تضخم سوق العطالة. وينتج عن هذا الوضع تنامي على مستوى الهجرة وخاصة إلى المدن مما سيؤدي إلى إعاقة مشاريع التخطيط في المجال العقاري، وستعرف هذه الفئة ما يمكن أن نسميه الإفقار المعمم.

سينتج عن الاهتمام بهذه الفئة الهامشية إثارة تساؤلات اجتماعية حول ماهية هذه الفئات، وحول أهمية هذه الشريحة داخل النظام الاقتصادي، بمعنى أخر من هي هذه الفئات؟ ما هي خصوصياتها؟ ما مساهمتها في الاقتصاد ما حدود هذه المساهمة؟ وكيف تساهم؟ مقاربة هذه الجوانب تطلبت ليس النظر إلى ثقافة الفرد. كما ذهبت إلى ذلك العديد من المقاربات الانثروبولوجية. ولكن اقتضت تفكيك نظام اجتماعي لأن أشكال هامشية من بؤس وحرمان وإقصاء لا تتعمق إلا في الأنظمة العاجزة عن توفير العمل للأفراد وتحسين واقعهم الاجتماعي. وبالتالي أصبحت تساؤلات تطرح حول السياسات العمومية المتبعة في البلدان الثالثية والتي تعمق هذه التفاوتات والتي يمكن من خلالها ملامسة آليات إنتاج واقع التهميش والهامشية. مفهوم الهامشية اذن يتخذ معان مختلفة ولكنها كلها تحيل على أوضاع هشاشة وإقصاء ووجود نوع من التفاوتات العميقة، ووجود فئات تعاني نوعا من الطرد.

استعمل ريمي لونوار مفهوم الهامشية كمفهوم يدل على عدم التكيف، وكمفهوم يقترن بمفهوم الإعاقة الاجتماعية والحرمان الاجتماعي وهي مواصفات تنطبق على طبقات مجهولة ومقبلة على كل الآفات. وسيساهم في توسيع حضور هذه الفئات ما يخلفه تطور الاقتصاد العالمي من إعادة فرز للفئات الاجتماعية المحظوظة. هذه الأشكال العديدة من الحرمان أو الهشاشة أو الفقر ينتج عنه نوع من التبعية على مستوى الأقطاب الكبرى لتصريف منتجاتها مما سيؤدي إلى تضخم العطالة، والذي بدوره سيبرز نموا مطردا للأنشطة الخدماتية وأنشطة أخرى موازية على شكل قطاعات غير مهيكلة تصبح حاضنة للفئات الهامشية. ولكن هذه الأنشطة لا تؤمن لها إمكانية الخروج من دائرة الفقر والهشاشة إلا لنسبة ضئيلة من هذه الشريحة.

هذا التطور الاقتصادي يؤدي أيضا إلى تنامي الكثير المهن الهامشية والمهن الغير مشروعة وخصوصا في هوامش المدن. وهذه المهن تساهم في الأنشطة الاقتصادية، وذلك بإغراق سوق العمل بايد عامله منخفضة الأجر.

عبر التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه الفئات الفقيرة فإنها تنتج ثقافة التهميش الاجتماعي والسياسي والمجاري، فهذه الفئة تقطن هوامش المدن وبالتالي فهي لا تنخرط في التقسيم الاجتماعي للعمل المنظم وتصبح على هامش العملية الاجتماعية وتتحكم في تقلصها وتوسعها سياسة الدولة وحسب الدورات ألاقتصادية. تتكون هذه الفئات المهمة من مجموعات تعيش ظروفا اقتصادية صعبه لا تتوفر على غطاء اجتماعي او روابط اجتماعية تعيش ظروفا اجتماعية وقانونية خاصة، ذات داخل محدودا تعيش في وضعيه هشاشة... إن النظام الاجتماعي هو الذي ينبغي عليه خراج هؤلاء من وضعهم ولكننا بالمقابل نجد أن النظام الاجتماعي هو الذي يكرس ديمومة التهميش الأمر عائد بالضرورة إلى سياسة الدولة، من خلال العدالة في التوزيع الثروات والخيرات للخروج من

هذه الوضعية الهامشية. تطرقت الكثير من المقاربات لتوصيف هذه الفئة الاجتماعية ومن بينها الماركسيون جدد الذين وصفوا هذه الفئة بالبروليتاريا الطفيلية.

من رواد هذا المفهوم " جوزي نيون" الذي قام في دراسته بتحليل فائض قوه العمل فلاحظ أن هذه الفئات الهامشية تتقدم لديها روح المنافسة في العمل وتفتقر لآي دور وظيفي لكي تتحول إلى كتلة هامشية هي المسؤولة عن إعادة إنتاج نفس أوضاعها.

ويضيف " كويغانو" أن هناك فئات حضرية ضعيفة الإنتاج وتتشكل من فئات غير مرغوب فيها من طرف البرجوازية الكبيرة فتجد نفسها كتله تتشكل وتتحول إلى فئات تستفيد منها البرجوازية الصغيرة التي تشغلها مما يؤدي إلى الإضرار بسوق وقيمه العمال ويخلق اضطرابا ونوعا من الصراع والمنافسة المحتدمة بين أفراد هذه الفئة وهذا الصراع يؤدي الى تحقيق حركيه القطع مع وضعية الهشاشة لكنه كذلك يرسخها مشيت فئات واسعة يتضح من خلال رؤيته إن أفراد هذه الفئة يتحملون قسطا من هذه المسؤولية كما تتحمل بنيه المجتمع قطا أخر من المسؤولية في وضعيه الهشاشة التي يعيشونها وبالتالي تصبح هذه الفئات فئات مستغلة لما يتكرس هذا الاستغلال ويؤبد فيساهم في فرض فئات تصبح هامشيه داخل الفئات الهامشية.

السؤال الذي يطرح أيتحمل الفرد لوحده مسؤولية ما يعانيه؟ أم المجتمع لوحده؟

في هذا السياق ظهرت مقاربات في السبعينات تبرز إن للفرد دور وللمجتمع دور في هذه الوضعية ولكن لا يجب أن نفصلها عن سياقها التاريخي ومن ابرز هذه المقاربات نظريه التبعية التي حاولت ان تفسر هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة ذات إبعاد دولية وليس الظاهرة خاصة بالمجتمعات المحلية ناجمة عن من نظام رأسمالي إلى تأييد سيطرته من خلال اعتبار الدول الرأسمالية دولا مركزية يدور في فلكها قوى محيطية يرتبط اقتصادها دائما باقتصاد المركز هذه النظرية لم تربط الفقر فقط بسياسية الدولة بل ربطته بالتبعية للدول المستعمرة. وللخروج من هذه الوضعية أي وضعية التبعية لابد من خلق اقتصاد وطني مستقل يراعي التكافؤ في الفرص والمساواة في توزيع الخيرات بعيدا عن الإملاءات المفروضة من طرف المنظمات الدولية.

مفهوم مادون الطبقية (الطبقة الدنيا) استعمل هذا المفهوم من قبل الباحث الأمريكي تشارلز موراي وكانت فكرته مرتبطة بالنظريات الفردية التي تلوم الفرد وتحمله مسؤوليات فقره. استعمال هذا المفهوم يركز على بعض أنواع الأفراد الفقراء الذين يصنفون تبعا لظروفهم وسلوكياتهم والثقافة التي يحملونها. وهم من الفئة التي غالبا ما لا تكون لديها رغبة في الحصول على عمل، وتعرف ترسخا للاتكالية في سلوكها. وغالبا ما تتشكل من فئات تتعاطى لسلوك إجرامي، وهي فئة تتشكل في الغالب من أفراد غير شرعيين.

كون الفرد في نظر موراي ينتمي إلى مادون الطبقة يعني أن لديه ثقافة فرعية يائسة مرتبطة بعدم الرغبة في العمل. ويرجع موراي سبب وجود هذه الفئة إلى مشكل أساسي هو انه في الكثير من المجتمعات تتشكل فئة من الأمهات اللواتي يدخلن في علاقات غير شرعية، وينجبن أطفالا غير شرعيين، ويحتاجون إلى مساعدة الدولة. ومن خلال دراسته التي أجراها ببريطانيا لاحظ أن هؤلاء الأطفال غير الشرعيين يفتقدون إلى النموذج الأبوي، وبالتالي يشكلون شخصيات عدوانية ويصبحون مسؤولين عن ارتفاع نسب العنف، وهذا ما يجعل من هذه المجتمعات مجتمعات معطوبة أي أنها تنتج ما دون طبقة بشكل مستمر. ويرجع موراي ارتفاع عدد الأطفال غير الشرعيين إلى نظام الإعانة الاجتماعية هذا النظام ساهم في وجود نوع من الاتكالية.

إذا تأملنا هذا التحليل الذي خلص إليه موراي نجد انه تحليلا غير موضوعي لأسباب كثيرة منها على الخصوص أن الأمهات ذوات الأطفال غير الشرعيين لا تشكلن إلا نسبة قليلة. لأن هذا النوع من العلاقات الغير الشرعية هو محرم من الناحية الأخلاقية. وهذا ما أشار إليه الباحث GANES الذي اعتقد بوجود خطورة في استعمال هذا المفهوم ما دون طبقات والذي اعتبره نوعا من الوصم الاجتماعي يفتقد لكل تحليل موضوعي.

ألان ولكر انتقد بدوره تحليل لوسيان موراي و أثبت من خلال دراسته أن الأمهات ذوات الأطفال غير الشرعيين معظمهن لا يتقين دون زواج. وأن نسبة الأمهات المطلقات آلائي يستفدن من الإعانة، هن أقل بكثير وأن هذه الفئة لديها رغبة في الحصول على عمل. والكثير منها تخرج من دائرة ما دون الطبقة وتنتج علاقات اجتماعيه مستقره وتحقق حركيه اجتماعيه في الوقت الذي تتراجع فيه الفئات الموجودة خارج ما دون الطبقة.

تطرح ظاهرة الفقر من خلال مسألة القضاء عليها الكثير من التحديات على مستوى السياسات العمومية وتطرح أيضا إشكاليات على مستوى تناول العلمي الأكاديمي لها. لأنها ظاهره معقدة ومتعددة الأبعاد يتداخل فيها البعد الإداري والاقتصادي والأخلاقي و المجالي و التعليمي و الديمغرافي والسياسي والثقافي، وبالتالي لا يمكن أن نقاربها من زاوية واحدة، ولا يمكن أن نحلل ظاهرة الفقر إلا من خلال الأبعاد المذكورة أنفا والمرتبطة فيما بينها. وبالتالي لا يمكن النظر إليها إلا من خلال مستوى التراكم الماكرو. السؤال المطروح إذن: ماذا إذا كان تجاوز الفقر رهين بتحقيق نمو اقتصادي؟ يكشف هذا السؤال عن جانب إيديولوجي لثنائية الفقر والتنمية.

خطاب التنمية في علاقتها بالتخلف والفقر يطرح على شكل خطاب إيديولوجي لذلك ينبه الكثير من الباحثين إلى خطورة تحويل مفهوم التنمية إلى إيديولوجية دولية تتجه نحو بلدان العالم الثالث من اجل دمجها في الاقتصاد العالمي وبالتالي احتوائها من طرف الدول المتقدمة. ولذلك فخطابات التنمية لاقت نوع من الانتشار والتوسع ابتداء من الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وحاول المنظرون الذين تبنوا هذا الخطاب أن يصدروها إلى بلدان العالم الثالث وسرعان ما تلقتها أنظمة هذه الدول الثالثية وحاولت أن تتبناها في خطابتها السياسية سواء في علاقتها مع مواطنيها ومع بعض الدوائر الخارجية. وهنا سوف يتحول خطاب التنمية إلى شعارات وإيديولوجية سياسية بكيفية أصبحت معها هذه الخطابات تحجب كل المشاريع الأخرى التي طرحتها الدولة الوطنية خاصة مشروع الاستقلال، وأصبحت تطرح كبديل عن بناء الدولة الوطنية من ترسيخ للديمقراطية والمساواة. كما أصبحت هذه الخطابات تطرح التنمية باعتبارها أداة تمكن الدول النامية من مجابهة أوضاع التخلف والهشاشة والفقر التي ظلت ترزح تحت تأثيرها هذه المجتمعات وبالتالي سوف تصبح هذه الخطابات بمثابة خطابات تنويمية.

وستحاول هذه الدول الثالثية أن تنفذ وصايا الدوائر المالية. وتقليد المجتمعات المتقدمة والصناعية على مستوى الاستهلاك وبالتالي ستتحول هذه البلدان إلى سوق استهلاكية. ولتجاوز هذه الوضعية فإن الأمر يقتضي ضمنيا مساعدة الدول المتقدمة من خلال تقديم المشورة وتكثيف الجرعات التكنولوجيا ولانخراط في سوق استهلاك العالمية، وذلك من خلال فتح السوق المحلية أمام الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي خلق تحول جذري لاقتصاديات الدول المتخلفة. لكن هذه الرغبة كانت تخفي وراءها دوافع أخرى تتجلى في الرهان على خلق سوق شاسعة لترويج بضائعها ومنتجاتها، وأيضا لجعل الدول المتخلفة غير قادرة على فك الارتباط الاقتصادي والسياسي والثقافي وبالتالي تكريس المزيد من التبعية للدول المتقدمة. وهنا يصبح معيار المساعدة مؤشرا أساسيا للتمييز بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وهذا التمييز أو التصنيف ارتبط بالمنتظم الدولي الذي وضع له خصائص ومميزات، ومن اجل الترويج لمفهوم التنمية خلق المنتظم الدولي تعبئة وحشد خبراء ومثقفين من اجل الانضمام لمسوقي هذه الوصفات بمعنى خلق الأكاديمي المروج لايديولوجيا النظام الرأسمالي حيث أصبحت العديد من الدراسات والتقارير تطرح المداخل الكبرى للتنمية والتي تشكل منطلقا من اجل تجاوز الدول المتخلفة لتخلفها وسوف تواكب هذه الدراسات والتقارير مجموعه من المؤشرات والندوات التي تروج لهذا الخطاب وهنا أصبحت شعارات التنمية تعرف انتشارا واسعا وتتخذ أشكالا أخرى أكثر خطورة بفعل تيارات العولمة وستصبح الخطابات أكثر تماسكا وصلابة.

وعلى الرغم من تقبل الدول المتخلفة لهذه الخطابات إلا أن الواقع الذي تعيشه هذه الدول بدا يكشف زيف هذه الخطابات والتي أوصلتها إلى الباب المسدود والى إخفاقات على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بسبب ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية وارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات مما سينجم عنه اختلالات في الميزان التجاري، و ستضطر هذه الدول إلى اللجوء لحلول قطاعية ضيقة تؤدي إلى تجاوز هذا الوضع المتأزم ستنهج هذه الدول سياسة الخوصصة لكن هذه السياسة ستؤدي إلى إعاقة تحقيق تنمية واستقلالية اقتصادية وستؤدي كذلك إلى إعادة إنتاج روابط تبعية والى انحصار وتراجع دور الدول الراعية مما سيساهم في تضرر الكثير من القطاعات الاجتماعية الحيوية، وسيدخل فاعلون جدد أصحاب رؤوس الأموال مما سيجعل الأمن الاجتماعي فوق لهيب ساخن حيث سترتفع الأسعار وتنخفض جوده الخدمات، وسوف تعاد التصفية لسوق الشغل، مما سيسهم في ارتفاع نسبه البطالة وتزايد فرص العمل الموسمي وهذا سيؤدي إلى توسيع هامش الفقر.

لقد حاولت خطابات التنمية التي تم ترويج لها إدانة الدول المتخلفة واعتبار تخلفها إفرازا لوضعها الداخلي، لكنها أغفلت مسؤوليتها في تكريس وضعيه التخلف وأغفلت كذلك غناها على حساب فقر أو إفقار الدول الثالثية، وهنا سوف تبرز خطابات مضادة حاولت أن تبعد اللوم عن هذه الدول وان تبين قصور الطرح الأول، من خلال تبنيها لأطروحات تعتبر التخلف إفرازا لظروف وسياقات تاريخية عالمية، وأبرزت الدور السلبي للمعمر الذي عمل على تفكيك المجتمعات وبناها مما خلق أوضاع هشة.

وأكد عدد من الباحثين على أن الربط بين المساعدة وتحقيق التنمية هو ربط غير علمي، وان الوصفات والنماذج الجاهزة التي توصف للدول المتخلفة هي مواصفات ونماذج تسقط على وقائع لا تتناسب معها تماما وبالتالي فهي تخلق نموذجا أحاديا يكرس التفوق ويعيد إنتاجه.

الباحث النمساوي ايفان اليتش انتقد هذه الخطابات التي تروج لها القوى الكبرى والتي تنبني على فكر نموذج والتي ترسخ فكرة الانتماء المشترك إلى عالم واحد ومنسجم، وهو يرى بدل ذلك انه لا إمكانية لوجود هذا العالم الموحد الذي تجمعه نفس الخصوصيات بل هناك عوامل وخصوصيات ثقافية وسياسية وتاريخية واجتماعية تميز المجتمعات بعضها عن بعض وبالتالي لا يستقيم أن تقفز على كل هذه النماذج وهو يرى أيضا أن هذه الخطابات تحاول إحياء الفقر بأزياء مختلفة، والعمل على احتواء مجتمعات مختلفة والقضاء على خصوصياتها، وبالتالي فهي تعمل فقط على عصرنة الفقر وخطورتها أنها توسع من نطاقات الفقر.

استقبلت البلدان العربية هذه الخطابات واست دمجتها في سياساتها وإذا تأملنا المخططات التي اعتمدتها هذه الدول منذ الستينات من القرن الماضي في سياستها فإننا نلاحظ أن اغلبها شهدت مشاريع تنميه راعت هذه الوصفات وطبقتها بحذافيرها، لكن خطورة الأمر أن كل مشاريع التنموية التي انبنت على هذه النماذج الجاهزة عرفت فشلا ذريعا ولم تؤدي إلى خلق تنمية اقتصادية واجتماعية. فمعظم المؤشرات تدل على ازدياد اتساع التفاوت الصارخ بين الشرائح الاجتماعية، وتبين مفارقة صارخة بين النفقات والنتائج المحصلة. والأكثر خطورة في الأمر أن عدم جدوى هذه السياسات تنموية يتبين من خلال أن الفئات التي من المفروض أن توجه إليها هذه البرامج لم تستفيد منها بل الذين استفادوا هم أصحاب رؤوس الأموال.

هذه النماذج المستوردة أبانت عن لا علميتها ولا جدواها. لأنها كانت نماذج وتصورات تقنوية ومظاهر شكليه للحداثة بينما الحداثة مشروع وفكر وتطور تفرزه المجتمعات انطلاقا من صراعاتها وإسهامات كل أفرادها. هذه الدول إذن أخذت الشكليات ولم تأخذ الجوهر.

في الحصيلة، التنمية كمشروع كان لابد من أن ينظر إليه من خلال نقد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها المؤسسات الدولية على البلدان الفقيرة. كان لابد أيضا من أن تنطلق من تقييمات لمخلفات هذه الإملاءات، ومن خصوصيات

الواقع المحلي، وهذا ما كشفت عنه الكثير من الدراسات العلمية والموضوعية للكثير من الباحثين الفرنسيين أيضا والذين انتقدوا هذه الوصفات وانتقدوا أيضا الدول المتخلفة لأنها كانت تغفل نتائج مباشرة للتغيرات التي يعرفها المجتمع الدولي وتبحث عن تقييم نتائج ولوم المنفذين لهذه السياسات.

تعالي هذه الخطابات وشعارات التنمية واكبتها الكثير من المخططات واستراتيجيات التي وضعتها الهيمنات الدولية إما في شكل نصوص قانونية أو في شكل مؤسسات بالإضافة إلى الكثير من المخططات التنموية المحلية. عرف النصف الثاني من القرن 20 نوعا من التقييم للآثار الوخيمة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنه 1929 ولمخلفات الحرب العالمية الثانية الشيء الذي جعل الكثير من الخبراء يدقون ناقوس الخطر حول اتساع دوائر فقر والهشاشة، و بدأوا يضعون مخططات لتجاوز هذه المخلفات من خلال تدويل الحقوق (حقوق الأفراد والجماعات). فاصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 1949 الذي حاول أن يطرح من خلال بعض مواده بعض الجوانب لتجاوز أوضاع الفقر والحرمان والهشاشة كالحريات وحقوق الإنسان الأساسية (حقوق اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) وقد نصت المادة 25 وما يليها من هذا الإعلان على حق كل شخص في التوفر على ظروف معيشية كافية وملائمة تحفظ صحته ورفاهيته وتحفظ صحة ورفاهية أسرته، وتتضمن في جزئياتها الحق في العمل والمسكن والملبس والصحة والتعليم. وتوفير مختلف الخدمات الضرورية للعيش وصون حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من أرامل وعاطلين وشيوخ وأطفال في وضعيه الشارع... وستكرس هذه الحقوق من خلال بروز ما يسمى بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الذي اعتمد سنه 1966 حيث سعى إلى تحويل هذه الحقوق إلى مشاريع حكوميه يكون لها وضعها الخاص على هذه الفئات في سنة 1969 سيتم إنشاء الجمعية ألعامه للأمم المتحدة للتنمية والتقدم.

المراجع والمصادر:

- إسماعيل قيرة، عولمة الفقر، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

- إسحاق ثروت وعازر عادل، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1987.

- أمارتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة، العدد303: مايو، 2004.

- شكري علياء وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسات اجتماعية واقعية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.

- عباس صالح، العولمة وآثارها في البطالة والفقر والتكنولوجيا في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

- سيرج ميالنو، الفقر في البلدان الغنية، تعريب نخلة فريق، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1995.

- Emile Durkheim, de la division du travail social, paris, 1983.

- Jean Labbens, Sociologie de la pauvreté, Paris, Gallimard, 1978.

- Lucie Mercier, La pauvreté : phénomène complexe et multidimensionnel, Revue service social, Volume 44, numéro 3, 1995.

- Oscar Lewis, Les enfants de Sanchez, Autobiographie d'une mexicaine. Traduit par Céline Zins. Paris, Gallimard, 1963.

- Raymond Boudon et François Bourricaud, Le Dictionnaire critique de la sociologie, PUF, 1982.

- Robert Castel, les métamorphoses de la question social, Paris, Fayard, 1995. - Richard Hoggard, la culture du pauvre, Paris, Minuit, 1970.

- Serge Paugam, Les formes élémentaires de la pauvreté, Paris, Puf, 2005.

- Serge Paugam, La disqualification sociale, Essai sur la nouvelle pauvreté, Paris, PUF, 2009.